الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة **٣١**

الخميس، ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١١٩ من جدول الأعمال

الاحتفال بإلغاء الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي

تقرير الأمين العام (A/71/170)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إن حجم المعاناة البشرية التي نجمت عن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي يشكّل إهانة لضمير البشرية. لقد تواصلت هذه الممارسة البغيضة لأكثر من ٤٠٠ سنة، وكانت أكبر هجرة قسرية في تاريخ البشرية. أُجبر أكثر من ١٥ مليوناً من الرجال والنساء والأطفال على ترك منازلهم وأُسرهم ومجتمعاتهم، وكانوا ضحايا لهذا النظام اللاإنساني والهمجي. وفقد كثيرون أرواحهم أثناء عبور سفن الرقيق للمحيط الأطلسي، وأُجبر الذين نجوا على تحمل حياة من الإذلال والوحشية.

وإذ كانت الناس تشترى وتباع كالسلع، فقد جُرّد جميع من وقع عليهم ذلك من الكرامة الإنسانية. وعانى الرقيق الذين أجبروا على العمل في ظل ظروف مزرية في المزارع وفي مصانع النسيج، بينما بنى آخرون ثرواتهم على أساس هذا النظام البائس. إن التزام الدول الأعضاء بضمان أن لا تنسى البشرية هذه الفترة المظلمة من تاريخها أمر يستحق الثناء.

إن إعلان ٢٥ آذار/مارس يوماً دولياً لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وإنشاء نصب تذكاري دائم – سفينة العودة – في المقر هو بمثابة تذكير دائم. فهما يساعدان على تثقيفنا والأجيال المقبلة بأهوال تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

تقضّ الأشكال الحديثة للرق مضجع عالمنا اليوم، بما في ذلك الاتجار بالبشر والعمل القسري وعمالة الأطفال. وتفرض ذكرى تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي علينا حتمية أخلاقية هائلة من أجل المكافحة الفعالة للرق المعاصر. ويشمل ذلك توفير العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع، بما ينسجم مع أحكام خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما يجب أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

نتغلب على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب كلما وحيثما نجدها، إحياء لذكرى تجارة الرقيق.

لقد تطلّب الكفاح التاريخي للناس المستعبَدين من أجل الحرية والمساواة قدراً كبيراً من الشجاعة والأمل والتصميم. وتلهمنا اليوم هذه الصفات، التي تحلّى بها الناس الذين تعرضوا للقهر أمدا طويلا، فيما نعمل لمكافحة عدم المساواة والاستغلال. إن تحقيق التحرر في نهاية المطاف يعطينا القوة اليوم في التطلعات البشرية الدائمة وفي الدفاع عن الحرية.

السيد وبسن (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

تود الجماعة الكاريبية أن تشكر الأمين العام على تقريره (A/71/170) المعنون ”إقامة نصب تذكاري دائم تخليداً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر الأطلسي: حالة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات – النصب التذكاري الدائم“. ونحيط علماً أيضاً ونعترف بوجه خاص بما تقرر في الفقرة ٦ من القرار ١٩/٦٩، المذكور في تقرير الأمين العام، من استخدام أي أموال متبقية في الصندوق الاستئماني لصيانة النصب التذكاري.

كما نود أن نعرب عن امتناننا العميق للأمين العام على الإدارة الممتازة للأموال، وإلى شركائنا عبر مختلف المجموعات الإقليمية داخل الأمم المتحدة على دعم مبادرة الجماعة الكاريبية لإقامة نصب تذكاري دائم تكريماً لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر الأطلسي. كما أن الجماعة الكاريبية تعرب عن خالص تقديرها للدول الأعضاء والمنظمات والأفراد الذين قدموا تبرعات إلى الصندوق الاستئماني من أجل بناء النصب التذكاري.

وتتوخى الجماعة الكاريبية أن النصب التذكاري، ”سفينة العودة“، سيقول الكثير لمئات الآلاف من الأشخاص في السنوات القادمة. وسوف يشجع الناس من جميع الأعراق والألوان والمعتقدات والثقافات والمكانة الاجتماعية على أن يحترم كل منهم الآخر كشعب واحد. وفي هذا الصدد، تدعو الجماعة الكاريبية الأمين العام إلى مواصلة اتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز الوعي العام العالمي بالأنشطة التذكارية والنصب التذكاري الدائم في المقر. ونطلب أيضاً من إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة مواصلة اتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز الوعي العام العالمي بالأنشطة التذكارية والنصب التذكاري الدائم في المقر، بالتعاون مع البلدان المعنية والمنظمات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة.

وتؤكد الجماعة الكاريبية مجددا على أن التقدم الذي أحرزناه ينبغي ألا يؤدي بنا إلى الاكتفاء بما تحقق. بل على العكس، ففي الواقع ينبغي لنا أن نضاعف جهودنا ونستخدم جميع الوسائل المتاحة لنا لمكافحة العنصرية، والقضاء على التمييز العنصري. وينبغي التصدي لمظاهر الرق المعاصرة بكل ما أوتينا من قوة. فنحن الذين انتصرنا على الظلم وعدم الإنصاف الناتج عن الرق ينبغي أن نكون في الطليعة لضمان ألا تحدث هذه المأساة مرة أخرى أبدا.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): نشكر الأمين العام على تقريره (A/71/170) الذي يناقش اليوم.

إن تجارة الرقيق والإرث الذي خلفه الرق هما السببان الجذريان لحالات التفاوت الاجتماعي والاقتصادي البين، والكراهية، والتعصب، والعنصرية، والتحامل التي ما برحت تؤثر اليوم على الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي. وفي المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في ديربان في

عام ٢٠٠١، الذي سلم بأن الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي تعتبر اليوم جرائم ضد الإنسانية، قال الزعيم التاريخي للثورة الكوبية، فيدل كاسترو،

> إن ”الاستغلال اللاإنساني الذي فرض على شعوب ثلاث قارات، بما في ذلك آسيا، رسم إلى الأبد مصير وحياة أكثر من ٤,٥ بليون شخص يعيشون في العالم الثالث اليوم، الذين من المؤكد أن معدلات الفقر والبطالة والأمية والصحة لديهم، فضلا عن معدلات وفيات الرضع، والعمر المتوقع، والكوارث الأخرى – التي يصعب إحصاؤها هنا في الواقع – أمور رهيبة ومروعة. فهم الضحايا المعاصرون لذلك العمل الوحشي الذي استمر لقرون، وهم من يستحقون بوضوح التعويض عن الجرائم البشعة التي ارتكبت بحق أجدادهم وشعوبهم“.

إن الانتصاف، والتعويض الكامل، للشعوب والجماعات التي تضررت جراء جريمة مروعة لا تسقط بالتقادم كهذه واجب أخلاقي لا مفر منه. وفي هذا السياق، تؤيد كوبا الطلب الحكيم الذي تم تقديمه في وقت سابق بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وبالمثل، سيكون من العدل أن نتوقع منح معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، فيما يتعلق بعلاقاتها الاقتصادية الدولية.

إن البلدان المتقدمة النمو، ومجتمعاتها الاستهلاكية، مسؤولة عن تدمير البيئة المتسارع الذي لا يمكن وقفه. فقد كانت المستفيد الرئيسي من الغزو والاستعمار والرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والاستغلال القاسي لمئات الملايين من المنحدرين من شعوب الجنوب وإبادتهم. وقد زاد ثراء تلك البلدان والمجتمعات أيضا عن طريق النظام الاقتصادي الجائر الذي فُرض على البشرية، والمؤسسات المالية الدولية التي أنشئت حصريا من خلالهم ومن أجلهم باعتبارها أشكال جديدة للهيمنة والإخضاع.

ونتيجة لهذا النوع الوحشي من التجارة، انتهى المطاف بحوالي ١,٣ مليون أفريقي في جزيرتنا، معظمهم من منطقة جنوب الصحراء في القارة الأفريقية. وبوصولهم، أثرت هذه الجماعات العرقية الأفريقية، مثل لوكومي وكرابالي وكونغو وغانغا ومينا وبيبي ويوروبا، من بين جماعات أخرى، تأثيرا مباشرا على المجتمع الاستعماري في ذلك الوقت. وفي أعقاب عملية تبادل ثقافي معقدة، تطورت الجنسية الكوبية إلى ما جوهره مزيج من التأثيرات الإسبانية والأفريقية. وبلدي فخور للغاية بجذوره الأفريقية، التي تظهر ما لدينا من طابع وخصوصيات ثقافية فريدة. وفي مختلف فترات الحروب التي أفضت إلى تقرير مصير الشعب الكوبي، قام الرقيق المحررون وذرياتهم بدور رئيسي.

وعلى الرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضدنا، ستحافظ كوبا على برامجها للتعاون مع البلدان الأفريقية، وبلدان منطقة البحر الكاريبي، وبلدان العالم الثالث كجزء من جهودنا المشتركة الرامية إلى عكس مسار عواقب تجارة الرقيق وغيرها من الأساليب الرأسمالية المخزية في مراحلها من الاستعمار والاستعمار الجديد والهيمنة المالية عبر الوطنية. إن الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي من بين أخطر الجرائم المرتكبة ضد البشرية التي لم تعالج بشكل صحيح، ولم يتم الإقرار بآثارها على المجتمع اليوم بشكل مناسب.

ونؤكد مجددا على أهمية تعزيز الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، وخاصة اليونسكو في هذا المجال. هذا أقل ما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله لمعالجة جرائم الرق وتجارة الرقيق عبر الأطلسي التي ارتكبت ضد البشرية.

السيد جوشي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره (A/71/170) عن متابعة الاحتفال بذكرى مرور مائتي عام على إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

إن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي تمثل إحدى أحلك المراحل في تاريخ البشرية، عندما بدأت قوى العولمة، منذ قرون عديدة، في تشكيل العالم الحديث. ولا تزال آثار تجارة الرقيق ملموسة بشكل حاد حتى اليوم. ومن المهم أن نفهم ماذا كانت تعني تجارة الرقيق، بحيث يمكننا أن نستخلص دروسا من تاريخنا الجماعي ونتأكد من أنها لا يمكن أن تحدث مرة أخرى. ومن المهم بنفس القدر أن تحمل الأجيال الشابة والمقبلة هذه الذاكرة.

لقد كانت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي – على أبسط مستوياتها – هي المظهر المجرد للجشع والسعي اللاأخلاقي إلى تحقيق الربح إلى جانب التعسف الجامح في ممارسة السلطة على الضعفاء. ويصعب على العقل تخيل ضخامة هذه الجريمة ضد الإنسانية. لقد استمرت على مدار أربعة قرون، مما أودى بالأرواح ودمر المجتمعات عبر أجيال من مناطق شاسعة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، على جانبي المحيط الأطلسي. وقد أحدثت تغييرا جذريا في المجتمعات والاقتصادات والسياسات لقرون في تلك المناطق بعد ذلك. والأهم من ذلك، أنها ساعدت على تحقيق ثروة ورخاء وتقدم بشكل كبير لبعض البلدان، إلا أن ذلك قد نشأ على حساب بؤس ودمار لا يوصف في قارات بعيدة، كمثال مخيف على ما يمكن أن تؤدي إليه العولمة الخارجة عن السيطرة والقانون.

وفي حين أسهمت المجتمعات المحلية الأفريقية التي تم اقتلاعها إسهاما كبيرا في الاقتصادات المحلية، كما أسهمت بقدر كبير في الفنون والثقافة والحياة في المجتمعات التي يعيشون فيها الآن وأثرت فيها. بيد أن الجروح العميقة التي أحدثتها تجارة الرقيق لا تزال تتفاقم اليوم. ولا تزال مجتمعات محلية بأكملها، بما في ذلك المجتمعات الأصلية، تواجه آثارا لندوب التمييز العنصري والقمع والفقر المزمن العميقة الجذور. كما تتجسد هذه الجروح في الاقتصادات المشوهة والمزمنة التخلف التي كانت موضوعة عن قصد لتحقيق الربح للنخبة في الأراضي البعيدة في حقبة خلت.

إن مسؤوليتنا الجماعية أن نمنع تكرار جرائم ومظالم مثل تلك المرتبطة بتجارة الرقيق. وواجبنا أن نتذكر التضحية التي أجبر الملايين من الناس على تقديمها عندما اقتلعوا من أوطانهم على مر الأجيال من أجل الكد في ظروف بائسة لصالح آخرين.

ولذلك، فقد بعث على الارتياح ملاحظة أن الجهود التي تبذلها الجماعة الكاريبية، بدعم من الدول الأفريقية وجهات أخرى، قد أدت في النهاية إلى إنشاء النصب التذكاري الدائم ”سفينة العودة“ في العام الماضي في الأمم المتحدة. وتفخر الهند أنها شاركت بوصفها أحد المساهمين الرئيسيين في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات – النصب التذكاري الدائم.

إن اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، الذي يوافق ٢٥ آذار/مارس من كل عام، يخلد ذكرى الملايين الذين عانوا في ظل هذا النظام الوحشي ويساعد في التوعية بظلم ومخاطر العنصرية والتحامل. وللاحتفال بهذا اليوم هذا العام، شاركت الهند وإدارة شؤون الإعلام في تنظيم معرض عن تاريخ المستعبدين من شرق أفريقيا الذين نقلوا إلى الهند، وترقى الكثيرون منهم لتقلد مناصب عسكرية ومناصب في السلطة السياسية في بلدنا. ويبرز المعرض الحراك الاجتماعي الأكبر نسبيا الذي خبره هؤلاء الأفراد في الهند. كما قامت اليونسكو بدور رئيسي في تنظيم البرامج وربطها من خلال ”مشروع طريق الرقيق“ لنشر فهم آثار تجارة الرقيق وعواقبها.

وفي أعقاب إلغاء الرق، لجأت القوى الاستعمارية إلى استخدام الملايين من العمال الهنود بعقود محددة الأجل – بالمجان تقريبا – للعمل في المزارع في جميع أنحاء العالم بغية إدامة هيمنتها الاقتصادية. ويعد مشروع اليونسكو بشأن طريق العمل الدولي بعقود محددة الأجل جهدا كبيرا آخر للحفاظ على ذاكرة تلك الحقبة والدروس المستفادة منها.

ويجب أن نواصل التوعية بتجارة الرقيق من خلال أنشطة التثقيف والتوعية من أجل تعزيز زيادة فهم الكيفية التي تشكل بها عالمنا المعقد وما يمكن عمله لتجنب مظالم الماضي.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): تتيح لنا مناقشة اليوم فرصة لتخليد ذكرى ضحايا واحدة من أبشع الجرائم المرتكبة ضد البشرية، كما تسمح لنا بالتفكير مليا بشأن استمرار أهمية الموضوع اليوم. وتفخر ليختنشتاين بأنها قد أسهمت في تشييد نصب تذكاري دائم، لا يشكل وجوده بالقرب من مدخل مبنى الجمعية العامة مجرد تذكير قوي بمأساة الماضي، ولكن أيضا بالتحديات التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بالرق في عالمنا اليوم.

على مدار ما يزيد على ٤٠٠ عام، وقع أكثر من ١٥ مليون رجل وامرأة وطفل ضحية لمأساة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، التي تعد واحدة من أحلك الفصول في تاريخ البشرية. فكان الضحايا ينتزعون قسرا من أسرهم وديارهم وينقلون خارج أوطانهم في أكثر الظروف بشاعة ولاإنسانية، مما أسفر عن وقوع عدد لا يحصى من الوفيات. وأولئك الذين نجوا كانوا يخضعون للعمل سخرة ويتعرضون للإيذاء وكانوا محرومين بشكل دائم من أبسط حقوق الإنسان. والنصب الذي شيدناه هو تذكير كريم وهام بهذه الجرائم المروعة ضد الإنسانية. كما يجب أن يكون بمثابة تذكير بالتزامنا المشترك بضمان الحظر المطلق للرق بجميع أشكاله. وعند النظر إلى واقع اليوم، علينا أن نعترف بأننا بعيدون عن بلوغ هذا الهدف.

فهناك حوالي ٤٥ مليون شخص يعيشون في ظروف تعتبر رقا معاصرا – عدد أكبر من أي وقت مضى. إن آفة الرق مستمرة، رغم أن حظرها يشكل إحدى القواعد الآمرة في القانون الدولي، بل إنه إحدى أقوى هذه القواعد. ورغم حظر الرق عالميا، فإن جريمتي الاتجار بالبشر والاسترقاق يجري ارتكابهما على نطاق كبير وفي ظل انتشار واسع للإفلات من العقاب. ويتأثر اليوم كل بلد بالرق المعاصر الذي يولد بلايين الدولارات كل سنة. فالرق المعاصر والاتجار بالبشر لا يشكلان ببساطة إحدى أكبر فضائح حقوق الإنسان في عصرنا، ولكنهما أيضا من أكثر النماذج التجارية المربحة للجريمة المنظمة.

وقد ولد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشكل خاص زخما جديدا وديناميا لمواجهة الرق المعاصر من جميع جوانبه. فالرق المعاصر والاتجار بالبشر مذكوران في ٣ أهداف من أصل ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة. لذلك، فإن خطة عام ٢٠٣٠ توفر لنا المنبر لمعالجة هذه الآفة، لا كمجرد مسألة إنفاذ للقانون بل بطريقة أوسع نطاقا بكثير. ونظرا لتعقد الظاهرة، فأمامنا جميعا فرصة للمساهمة في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إلغاء الرق المعاصر.

وتركز ليختنشتاين حاليا على جانبين تحديدا. فأولا، نسعى إلى معالجة الجانب التجاري للرق المعاصر. وبالنظر إلى أنه أحد النماذج التجارية غير المشروعة الأكثر ربحية في العالم، يمكننا الاستفادة من الأدوات التي أثبتت فعاليتها في مجالات أخرى – على سبيل المثال، وقف التدفقات المالية واستخدام البيانات ذات الصلة للمحاكمات الجنائية: باختصار، تعقب الأموال. ونخطط لوضع مجموعة من التدابير الملموسة التي من شأنها أن تساعد في تعزيز التنسيق بين الهيئات القضائية الوطنية والتمكين من إجراء المحاكمات بفعالية.

ثانيا، نعمل على معالجة الفجوة الهائلة في الإفلات من العقاب، بالعمل على الصعيد الدولي. وحيث إن الهيئات القضائية الوطنية قد فشلت بشكل منهجي، فهناك حجة واضحة من أجل إشراك العدالة الجنائية الدولية والاستفادة منها، وبخاصة المحكمة الجنائية الدولية. ولدى نظام روما الأساسي – المعاهدة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية – ولاية قضائية على الاسترقاق بوصفه جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية على حد سواء. وبالنظر إلى الطابع العالمي لظاهرة الرق المعاصر، يمكن للمحكمة أن تضطلع بدور مزدوج من خلال وضع حوافز للدول للتحقيق والمقاضاة على الصعيد الوطني، وقيامها بنفسها بالتحقيق والملاحقة القضائية في الحالات التي تستمر فيها ثغرة الإفلات من العقاب. وسوف نواصل، بالتعاون مع المحكمة، استكشاف الخيارات من أجل تحقيق تلك الغاية.

لقد ظل الاتجار بالبشر والرق المعاصر على جدول أعمال الأمم المتحدة لسنوات، ولكننا لم ننجح بشكل واضح في التصدي لهذه الآفة. ونحن ممتنون أن نرى زخما جديدا من الأعضاء من أجل العمل على نحو أفضل، ونرحب بالفرص المقبلة للقيام بذلك. ومن بين تلك الفرص، ستكون الفرصة الهامة المتمثلة في جلسة المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر كمتابعة للبيان الرئاسي الأول من نوعه الذي اعتمده المجلس بشأن الاتجار بالبشر في حالات النزاع المسلح، في عام ٢٠١٥ (S/PRST/2015/25). وكإسهام في المناقشة، فقد نظمنا مع شركائنا من جامعة الأمم المتحدة والمملكة المتحدة وشركاء المجتمع المدني، حلقة دراسية نتج عنها مجموعة من التوصيات لإدراجها في مشروع القرار الذي نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمده في كانون الأول/ ديسمبر.

وقدمنا تقريرا إلى الأعضاء في مطلع أيلول/سبتمبر ونأمل أن تتم قراءة توصياته بشأن الإجراءات على وجه الخصوص، والتعامل معها على نطاق واسع. ونرحب بالقيادة التي أبداها المجلس بشأن هذا الموضوع. وفي الوقت نفسه، فإن ظاهرة الاتجار بالبشر والرق المعاصر لا تقتصر بالطبع على أوقات النزاعات المسلحة، وهو السبب الذي جعل الكثير من التوصيات الواردة في التقرير يمكن أن تطبق أيضا خارج سياق عمل المجلس.

وثمة فرصة هامة أخرى تتمثل في الاستعراض المقبل لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، المقرر إجراؤه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ونتطلع إلى عملية تدار بصورة جيدة تسمح لنا باستكشاف خيارات جديدة للعمل قد نكون أهملناها في الماضي، وإلى المضي قدما على أساس توافق الآراء. كما ينبغي أن تكون السنة التي تعقد فيها الدورة الاستعراضية هي اللحظة التي نعمل فيها نحو التصديق العالمي على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعروف أيضا ببروتوكول باليرمو. وفي الأسبوع المقبل، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشركائنا من النمسا، وسلوفينيا، وسويسرا، سوف نقوم بتنظيم حدث جانبي لهذا الغرض كجزء من أنشطتنا في سياق المناقشة بشأن المرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن.

إن الرق المعاصر ظاهرة معقدة تؤثر علينا جميعا وينبغي ألا يظل أحد منا غير مبال بها. أمامنا جميعا، كأفراد، وصانعي سياسات، ومستهلكين، فرصة لتقديم مساهمة صغيرة للقضاء على ما هو مأساة إنسانية وعقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة. ونعتقد أن هذا العمل هو أفضل إسهام يمكننا تقديمه لإحياء هذا اليوم بطريقة مجدية.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): تود جامايكا أن تشكر الأمين العام على تقريره (A/71/170) قيد النظر اليوم في إطار بند جدول الأعمال.

كما نعرب عن امتناننا لمكتب الأمم المتحدة للشراكات، الذي قام على مر السنين بإدارة الصندوق الاستئماني المنشأ لدعم النصب التذكاري الدائم.

وقد عمل مكتب الأمم المتحدة للشراكات بأعلى مستويات المهنية والخضوع للمساءلة، مُثبتاً بذلك مجدداً أننا، بصفتنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، نستطيع بحق أن نفخر بالمستوى الرفيع للموظفين الذين يعملون في منظمتنا. وإنني أتقدم بشكر خاص إلى الأمين العام ونائبه، الذي كان دعمه ثابتاً منذ البداية لمبادرة النصب التذكاري الدائم. إنَّ دعمهما لم يكن رمزياً فحسب، بل تجلَّى بأشكال محددة أسهمت مباشرة في نجاح المشروع. وفي الحقيقة، إنَّ اختيار مكتب الأمم المتحدة للشراكات، بصفته كياناً معيَّناً بالتحديد لدعم تنفيذ المشروع، يشهد في حد ذاته على الأهمية التي أولاها له الأمين العام.

لقد أدى مكتب الأمم المتحدة للشراكات دوراً حاسماً في جميع مراحل تنفيذ المشروع، وضمن بقاءه على المسار الصحيح، وأُنجِز في موعده وبالميزانية المحددة له. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك مع اللجنة المعنية بالنُّصُب التذكاري الدائم ومع اليونسكو، لتنظيم المنافسة الدولية التي أفضت إلى اختيار التصميم الفائز، سفينة العودة. واللجنة المعنية بالنصُب التذكاري الدائم استفادت كثيراً من الدعم المحترِف الذي قدَّمه مكتب الأمم المتحدة للشراكات، الذي تصرَّف بصفة القيِّم على صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات – النصب التذكاري الدائم، وإنني أغتنم هذه الفرصة لأسجل امتنان اللجنة الصادق.

وكما يبين تقرير الأمين العام، قدَّمت الدول الأعضاء الغالبية العظمى من التبرعات المستخدَمة لتنفيذ مبادرة النصُب التذكاري الدائم. لذا، فإننا ندين ببالغ الامتنان لجميع الدول الأعضاء على دعمها المستمر للمشروع. ونتوجَّه بشكر خاص إلى أكثر من ١٠٠ دولة عضو – مجموعة واسعة من الدول متقدمة النمو والنامية، تنتمي إلى جميع المناطق الجغرافية، سواء تأثرت بشكل مباشر بتجارة الرقيق عبْر المحيط الأطلسي أو لم تتأثر – التي قدَّمت تبرعات مالية. وهذا يبرهن على الأهمية التي أولياها جماعياً للنصُب التذكاري الدائم، ليس بصفته رمز ملموس لتكريم الضحايا وتكريم أولئك الذين ناضلوا ضد هَول الرق فحسب، بل وللدور الذي يؤديه النصُب التذكاري بصفته تذكيراً بموروثات الرق، وضرورة أن نتخذ إجراءً لمعالجتها.

كما ساهم المجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد مساهمة ملموسة في الصندوق. ونحن نشكر هؤلاء الشركاء على التزامهم ودعمهم. وإدراجهم في قائمة المتبرِّعين يبرهن على أنَّ صدى المثُل النبيلة المحيطة بالمشروع وصل الشعوب عبْر العالم. وممَّا يُثلِج الصدر حقاً أنَّ النصُب التذكاري الدائم يمثِّل جزءاً من التزام الأمم المتحدة بأحد مبادئها التأسيسية، وهو أنَّ عملنا هنا يجب أن يكون دائماً بالنيابة عنّا ”نحن شعوب الأمم المتحدة“.

إنَّ سفينة العودة تجتذب بالفعل العديد من الزائرين، بمن فيهم أولئك الذين يشاركون في المناسبات والجولات في الأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأنَّ جاذبيتها الجمالية ورسالتها العالمية ستدومان، وأنَّ جميع زائريها سيشعرون بتأثير رسالتها المستمرة. وإننا نذكِّر بأنَّ تصميمها مستدامٌ عمداً، بما يشمل استخدامها الطاقة الشمسية لإضاءتها، واستخدام المياه المُعاد تدويرها لملامح قطرة دمعها ونافورتها. وندعم دعماً كاملاً قرار الجمعية العامة بضرورة إبقاء الأمم المتحدة على رصيد

أموال الصندوق الاستئماني، لضمان صيانة النصُب التذكاري والحفاظ عليه، ونحيط علماً على النحو الواجب بالمعلومات المقدَّمة في تقرير الأمين العام، ومفادها أنَّه يجري تنفيذ ذلك. ونتطلع إلى بقاء النصب التذكاري الدائم مصدر اعتزازٍ وإلهامٍ لجميع زائريه طوال السنوات المقبلة.

السيدة مندلسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إنَّ سيمون نورثوب، وهو أمريكي حر كان قد سبق استرقاقه في عام ١٨٤٠، كتب في مذكراته اثنا عشر عاماً من العبودية،

”في ساعة، وربما اثنتين، بلغ قلبي حنجرتي، حين حرَّك المفتاحَ البابَ ثانية. وأنا، الذي كنت وحيداً منفرداً، وأتوق بشغف إلى رؤية أحد، لا يهمني من هو، بتُّ الآن أرتجف لفكرة اقتراب رجل. فوجه الإنسان كان مُرعباً لي، وبخاصة الوجه الأبيض“.

كتب نورثوب تلك الكلمات بعد أن وقع ضحيةً لصناعة الرقيق عبْر المحيط الأطلسي. لقد وصف بوضوح رعب وتجربة واحدٍ من ملايين النساء والفتيات والرجال والفتيان، الذين فقدوا حريتهم، حياتهم، أسرهم وكرامتهم نتيجة تجارة الرقيق عبْر المحيط الأطلسي.

إنَّ الولايات المتحدة تدرك الأثر الدائم للرق على تطور بلدنا والبلدان الأخرى. ويجب علينا دائماً أن نلتزم جماعياً بتذكُّر دمار العبودية، وإدراك جوهرها، والنضال لمداواة جروحها الدائمة. فأحفاد الأرقَّاء قدموا للولايات المتحدة مساهمات حيوية. من الأرقاء المحرَّرين الذين تشاطروا حكاياتهم، إلى قادة حركة إلغاء الرق، الذين أطلقوا مسيرة التقدم في الولايات المتحدة، إلى أوائل المعلمين والمحرِّضين ضد الفصل العنصري والإعدام الغوغائي، الذين مهَّدوا السبيل لحركة الحقوق المدنية الحديثة، إلى الرواد في الفنون والعلوم والرياضة، أحفاد الأرقاء جعلوا الولايات المتحدة أمة أقوى وأفضل.

لقد ساهم أحفاد الرقيق في قدرتنا، بصفتنا أمة، على أن نواجه الظلم ونعترف به معاً، وأن نبني مجتمعاً أكثر شمولاً وعدلاً. وقد قطعنا في هذه السنة أشواطاً هامة في عملنا المشترك لتعزيز ذكرى ضحايا الرق. والقسط الأول الذي دفعناه لإقامة نصُب تذكاري دائم في مقرِّ الأمم المتحدة هو بداية. ففي واشنطن العاصمة، افتتح معهد سميثونيان، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، متحفه التاسع عشر، المتحف الوطني للتاريخ والثقافة الأمريكية الأفريقية، لكفالة أنَّ جذور وإنجازات الحكاية الأمريكية الأفريقية مجسَّدة بشكل بارز في عاصمة دولتنا. وكما قال الرئيس أوباما لدى افتتاح المتحف:

”إنَّ أفضل تاريخ لا يقبع فحسب في صندوق زجاجي؛ إنه يساعدنا على فهمما هو خارج الصندوق. إن أفضل تاريخ يساعدنا على إدراك الأخطاء التي ارتكبناها، والزوايا المظلمة من النفس البشرية التي يجب أن نحترس منها. أجل، إنَّ رؤية واضحة للتاريخ يمكن أن تجعلنا لا نشعر بالارتياح وتجعلنا فجأة نفهم خطابا مألوفا. ولكننا بسبب عدم الارتياح هذا تحديدا نتعلم ونتطور ونسخر قوتنا الجماعية لنجعل هذه الأمة أكثر كمالاً“.

والسبيل الآخر إلى تخليد ذكرى ضحايا الرق هو من خلال التزامنا بالعدالة في الوقت الحاضر. فنحن، في تأمُّلنا في هذا اليوم، لا نقدِّم أي تكريم لضحايا تجارة الرقيق عبْر المحيط الأطلسي، إذا أخفقنا في مواجهة المظهر المعاصر للاسترقاق المتمثل في الاتجار بالنساء والرجال والأطفال، الذي ما انفك يجتاح العالم، بتقديرات ٢٠ إلى ٤٠ مليون ضحية عالمياً. ويمكننا استخدام إحياء ذكرى مناسبات كهذه، والعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، لتعميق وعينا. ويمكننا تخليد

ذكرى أولئك الذين لم يجتزوا ما يسمى بالرحلة الوسطى والناجين من تلك الأحداث المأساوية، من خلال فنٍّ مثل ”سفينة العودة“، وهو تذكرة مرئية بالماضي، ومصدر إلهام للمستقبل. ويمكننا أن نلتزم بتحقيق غايات أهداف التنميةً المستدامة المتعلقة بالقضاء على الاتجار بالبشر.

وإذ نوحد صفوفنا، دعونا أيضاً نجدد التزاماتنا بأن نفعل المزيد لإنهاء التمييز والاستغلال. والدعوة إلى شعار ”لا تكرار لذلك أبداً“ تبدو اليوم حقيقية، والدليل واضح: مع أننا قطعنا شوطاً طويلاً، علينا أن نفعل المزيد لوقف الرق المعاصر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند. وإنني أشكر ممثلي الدول الأعضاء على تنويههم بالأهمية الكبرى لإحياء الذكرى اليوم.

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٩ من جدول الأعمال.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.